مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

الثقة السياسية أم الحاضنة الشعبية؟
محاولة لتفسير تراجع حاضنة الثورة

الثلاثاء 9 ربيع الثاني 1442هـ - 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 م

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.
أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.
يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد وإشراف: د. أحمد قربي
ساهم في العمل: محمد الدباس

وحدة التوافق والهوية المشتركة

التاريخ:
9 ربيع الثاني 1442 هـ - 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري - 2020 م

المحتويات

الملخص 2

مقدمة 4

1- الثقة السياسية والحاضنة الشعبية: مدخل مقارن 5

2- الرضا الشعبي: من الانطباع الإيجابي إلى الاستعداد للتضحية 6

3- مؤشرات قياس الرضا: العمل والمبدأية البعيدة عن الشعارات 10

4- طبيعة المؤسسات: فشل مزدوج 13

خاتمة 16

الملخص:

مع تزايد الحديث عن تراجع الحاضنة الشعبية للثورة السورية، كان لابد من الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك، وهو ما سعت إليه الورقة من مدخل التمييز بين مفهومي "الثقة السياسية" و"الحاضنة الشعبية".

استعرضت الفقرة الأولى من الورقة الإطار المعرفي لمفهومي "الحاضنة الشعبية" و"الثقة السياسية"، وبينت أبرز الاختلافات بينهما، والتي كان من أبرزها: أن الحاضنة الشعبية تأتي عادة في بيئة ثورة وعدم استقرار، ومعيارها الالتزام بأهداف الثورة، وتفترض وجود قيادة تؤمن بالثورة وتسعى لنجاحها. في حين أن "الثقة السياسية" تكون في بيئة استقرار، وتمنح عادة للمؤسسات، ومعيارها الأساسي هو الرفاهية وتحقيق الخدمات، وهدفها كسب أصوات الناخبين، وتفترض وجود قوى وتيارات سياسية تسعى للوصول إلى الحكم.

أوضحت الفقرة الثانية أن معيار الرضى الشعبي مشترك بين المفهومين، ومطلوب في كلا الحالتين، إلا أنه في نطاق الحاضنة الشعبية أوسع وأعمق منه في حالة الثقة السياسية؛ إذ لا يكتفى في حالة الثورة أو الانتفاضة وجود انطباع عام إيجابي لدى المواطنين، بل لابد للشعب أن يتحمل المسؤولية إلى جانب السلطات القائمة (حركة، ثورة، تنظيم.. إلخ)، ويقوم ببعض الفعاليات والمواقف الشعبية المساندة لها. وبينت أن الثورة السورية بحاجة لذلك خصوصاً بعد التحول إلى العمل العسكري.

بعد بحث معيار الرضى الشعبي، جاء الحديث في الفقرة الثالثة عن معايير قياسه في إطار المفهومين؛ حيث تبين أنه في بيئة الثقة السياسية تركز المعايير على الجوانب الخدمية الأساسية والكمالية، ويقاس الرضى عبر معايير متعددة يأتي في مقدمتها: الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة والاستقرار السياسي. أما في بيئة الحاضنة الشعبية، نكون أمام معايير مختلفة نوعا ما، أهمها: مدى الالتزام بالمبادئ والاستعداد للتضحية من أجلها، والصمود العسكري والسياسي، وعدم تقديم تنازلات مجانية، وتسهيل الحملات الإغاثية وتوزيع المساعدات عبر المؤسسات المحلية والخدمية، إضافة إلى حسن إدارة المناطق.

لقد مرت مؤسسات قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية في إطار السعي لكسب الحاضنة الشعبية بمرحلتَين: **الأولى:** مع بدايات الثورة السلمية والعمل العسكري: نجحت هذه المؤسسات نسبياً بتحقيق مؤشرات كسب الحاضنة الشعبية، **الثانية:** كانت مع تقدُّم الفصائل العسكرية على الأرض، وسيطرتها على مناطق واسعة من سوريا ودخولها المدن، وازدياد حالات القصف والدمار والتشريد والتهجير من قبل النظام؛ ففي هذه المرحلة، وعلى الرغم من الإنجازات العسكرية الكبيرة المتحققة إلا أن هذه القوى لم تنجح في تقديم نموذج جاذب في إدارة غالبية المناطق المحررة، واستثمار النجاحات سياسياً وشعبياً.

بحثت الفقرة الرابعة طبيعة المؤسسات التي يفترض أن يكون التركيز عليها في بيئة الحاضنة الشعبية؛ حيث تكون الأولوية للمؤسسات السياسية القادرة على تمثيل الثورة وتعزيز شرعيتها، والفصائل العسكرية القادرة على

الدفاع عن المدنيين، على أن يأتي في الدرجة الثانية المؤسسات التي يمكن أن تحوز الثقة السياسية، والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والخدمي؛ فمن المفترض أن تترك هذه الملفات للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، ويقتصر دور مؤسسات الثورة السياسية والعسكرية على تهيئة البيئة المناسبة لعملها.

لقد ساهم تراجع قوى الثورة والمعارضة في بناء المؤسسات الأساسية العسكرية والسياسية اللازمة لتعزيز الحاضنة الشعبية، وسعيها لبناء مؤسسات خدمية على الرغم من عدم توفر البيئة المناسبة لنجاحها في إضعاف الحاضنة الشعبية، ولم يمنحها ثقة سياسية؛ فخسرت في الحالتَين. وفي المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي - كمناطق درع الفرات وغصن الزيتون- يفترض تركيز الجهود أكثر على بناء المؤسسات الخدمية في المرحلة المقبلة، إلى جانب تعزيز المؤسسات العسكرية؛ لأن الأخيرة تبقى الأساس لاستمرار الحاضنة الشعبية حتى في حال وجود استقرار نسبي، لاسيما وأنه حتى الآن لسنا في مرحلة تنافس انتخابي وكسب أصوات ناخبين.

كلمات مفتاحية: الحاضنة الشعبية، الثورة السورية، الرضا الشعبي، الثقة السياسية، قوى الثورة والمعارضة

مقدمة:

كثيراً ما تُتهم قوى الثورة والمعارضة السياسية منها والعسكرية بأنها فشلت في كسب الحاضنة الشعبية من خلال تقديم الخدمات وتوفير الأمن، وتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق المشاركة السياسية للسوريين في بناء تلك المؤسسات عبر الانتخابات مثلاً.

ولعل من المسلَّم به أن الحاضنة الشعبية للثورة اليوم تراجعت عما كانت عليه في بداية الثورة، فلن نقف حالياً على محاولة التحقق من ذلك؛ وإنما سنعدُّ ذلك فرضية ننطلق منها إلى محاولة تحليل الأسباب التي أدت إليها، تمهيداً لإيجاد أدوات وآليات لاستعادتها؛ لِمَا في ذلك من إيجابيات جليّة على صعيد استمرار الثورة، وعدم هزيمتها بشكل كامل أمام نظام الأسد.

ثمة عوامل متعددة، منها: طول المدة، وضخامة الضربات التي تعرضت لها الحاضنة على مستوى الدمار والتشريد والتهجير واللجوء، والتراجع العسكري، إلى جانب سوء إدارة الملفات الأساسية المتعلقة بحياتها المعيشية كتقديم المساعدات الإنسانية، وحسن إدارة الملفات الأمنية، وإيجاد البيئة المناسبة لتقديم الخدمات لها بالحد الأدنى؛ كل ذلك ساهم في صعوبة حال الحاضنة، وشعورها السلبي تجاه أية مبادرة إيجابية قد تتقدم بها "مؤسسات" قوى الثورة والمعارضة السياسية والعسكرية.

قبل التقدم بالحلول والأدوات المناسبة لاستعادة الحاضنة سنحاول في هذه الورقة تحليل الأسباب التي أدت إلى تراجع الحاضنة الشعبية، عبر مدخل التمييز بين مفهومَي "الثقة السياسية" و"الحاضنة الشعبية".

ففي الورقة محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماذا يُقصد بالثقة السياسية؟ وهل يُشترط في إطار الثورات توفرها؟ وهل تُعد فكرة "الحاضنة الشعبية" التي تستخدم عادة في نطاق الثورات تطبيقاً خاصاً للثقة السياسية؟ وما هي أبرز النقاط الخلافية بين "الثقة السياسية" و"الحاضنة الشعبية"؟ وما هي الآثار المترتبة على هذه النقاط الخلافية؟ وما هي الأخطاء التي ساهمت في تراجع الحاضنة الشعبية لقوى الثورة والمعارضة؟

تبرز أهمية الورقة في أنها تسعى إلى الإضاءة على العلاقة بين الحاضنة الشعبية وقوى الثورة والمعارضة، بما يساهم في تخفيف الاحتقان بينهما، لاسيما وأن ثقة الحاضنة تراجعت في الآونة الأخيرة نتيجة أسباب متعددة. كما أن تحليل هذه الأسباب بإمكانه أن يساعد قوى الثورة والمعارضة على تلافي الأخطاء التي وقعت فيها، ويكرّس لديها فكرة التخصص، في الوقت نفسه الذي يُبيِّن فيه للحاضنة الشعبية الملفات التي بإمكان قوى الثورة والمعارضة إنجازها والعمل عليها خلال الثورة وحالة عدم الاستقرار.

قُسمت الورقة أربع فقرات؛ تناولت الأولى مفهومَي الثقة السياسية والحاضنة الشعبية، ثم بحثت الثانية الرضا الشعبي كقاسم مشترك بين المفهومَين، ليسلط الضوء في الثالثة على معايير قياس الرضا الشعبي، ثم لتختم الورقة بالحديث عن طبيعة المؤسسات في حالتَي الثقة السياسية والحاضنة الشعبية.

1- الثقة السياسية والحاضنة الشعبية: مدخل مقارن

إذا كان الرضا بين المواطنين ومؤسسات الحكم هو أحد أهم المؤشرات على الثقة والعلاقة الجيدة بين الطرفين؛ فإن هذا المؤشر قد يتخذ أشكالاً متعددة بحسب الواقع المحلي لكل دولة ولكل منطقة.

ففي الدول المستقرة يشير مصطلح "الثقة السياسية" إلى الدرجة التي يتوقع من خلالها المواطنون أن تتفق مخرجات الحكومة (من قرارات وسياسات وتطبيقهما) مع رغباتهم، أي أن المواطنين يرغبون في قيام الحكومة بتوفير الأمان والرفاهية لهم، على أن يتم ذلك في ظل الالتزام بالأخلاقيات والمبادئ العامة[1]، ولذلك تنعكس الثقة السياسية بدرجة كبيرة في تغيير الحكومات أو استمرارها في الحكم. كما تتحقق الثقة السياسية عندما يشعر المواطن أن الحكومة وصانعي القرار بصفة عامة والقادة السياسيين بصفة خاصة يوفون بوعودهم، ويتّسمون بالفاعلية والنزاهة والأمانة[2].

إذا كان مصطلح الثقة السياسية هو الذي يعبر عن حالة الرضا بين المواطنين والحكومة في حالة الدول المستقرة؛ فإن مصطلح "الحاضنة الشعبية" هو الذي يُستعمل عادةً للتعبير عن التأييد الشعبي والدعم للثائرين أو للمسلحين أمام خصومهم، سواء أكان هؤلاء الخصوم النظام القائم المحلي أو القوة الأجنبية المحتلة[3].

ثمة قواسم مشتركة بين المفهومَين أعلاه، ولعل من أهمها: وجود الرضا والتأييد الشعبي، وارتباط كليهما طرداً بالفاعلية والنزاهة والأمانة. غير أن ثمة فروقاً بينهما يمكن اختصارها بما يلي:

الثقة السياسية	الحاضنة الشعبية
تكون في بيئة استقرار	تكون في بيئة ثورة وعدم استقرار
تكون الثقة عادة في المؤسسات	يكون التأييد عادة لمبادئ الثورة والمقاومة
معيارها الأساسي هو الرفاهية وتحقيق الخدمات[4]	معيارها الالتزام بأهداف الثورة
هدفها كسب أصوات الناخبين	هدفها نجاح الثورة

[1] غالباً ما يُشار إلى ذلك بمفهومَي "النظام العام" و"الآداب العامة"؛ فيُعرف النظام العام بأنه: "مجموعة المصالح الأساسية التي يقوم عليها كيان المجتمع، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية". في حين تُعرف "الآداب العامة" بأنها: "مجموعة القواعد والمبادئ التي يجد الناس أنهم ملتزمون باتباعها طبقاً لناموس أدبي يسود علاقاتهم الاجتماعية، وهذا الناموس وليد الاعتقادات والعادات المتأصلة وما جرى به العُرف وتواتر عليه الناس".
يُنظر: سعيد سيف السبوسي، النظام العام والآداب العامة وأثرها على تنفيذ أحكام التحكيم وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الإماراتي "دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2019، ص357-358.

[2] يُنظر: عفرون مريم وحامق خديجة، الثقة السياسية في الجزائر "دراسة علاقة التفاعل بين المواطن والنظام السياسي" (2009-2016)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2016، ص23 وما بعدها.

[3] موسى محمد عكاري، الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية في مدينة بيت المقدس 1987-2019، مجلة دراسات بيت المقدس، 20-1، ص140.

[4] المقصود بذلك: أن تقديم الخدمات في حالة الثقة السياسية يكون بمعايير ومستويات عالية، لا تتوفر عادة في حال الحاضنة الشعبية، التي من الممكن أن تكون تلك "الخدمات" مطلوبة، ولكن بمستويات أساسية وبالحد الأدنى.

ترتبط بإمكانية تغيير الطبقة الحاكمة[5]	لا يشترط لكسبها تغيير القيادة، بل قد يكون استمرار القيادة سبباً في كسب الحاضنة
توجد قوى وتيارات سياسية تسعى للوصول إلى الحكم	يفترض وجود قيادة تؤمن بالثورة وتسعى لنجاحها

على الرغم من الفروق المشار إليها أعلاه فإن العلاقة بين المفهومَين نسبية، وليست حدّيّة؛ بمعنى أنه من الممكن أن نتصور حالة "الحاضنة الشعبية" بصورة غالبة، من دون أن ينفي ذلك إمكانية استخدام بعض أدوات الثقة السياسية كإنشاء قوى سياسية، والسعي لإجراء انتخابات ...إلخ.

في ضوء ذلك ثمة سؤال يطرح نفسه: **هل العلاقة بين قوى الثورة والمعارضة تخضع لقواعد كسب الحاضنة الشعبية أم قواعد كسب الثقة السياسية أم لكليهما؟**

2- الرضا الشعبي: من الانطباع الإيجابي إلى الاستعداد للتضحية

يُعد الرضا الشعبي أساس الثقة السياسية؛ فهو محورها وأساسها، فشرعية المسؤولين والمؤسسات السياسية تعتمد أساساً على القبول الشعبي الذي يشير إلى القبول والدعم الذي يعطيه المواطنون للأشخاص أو السياسات أو المؤسسات على حد سواء. وبهذا المعنى يمثّل الرضا الشعبي سمة مجتمعية عامة، وليست فردية، ويشير إلى وجود تقييم إيجابي لأداء النظام العام والنظام السياسي على الأخص، مما يدفع الأفراد إلى سلوكيات محددة، لعل من أهمها المشاركة في الأنشطة "المشاركة السياسية"[6].

وفي المقابل عندما نتحدث عن مفهوم "الرضا الشعبي" في إطار الحاضنة الشعبية نرى أنه يأخذ مدى أوسع؛ إذ لا يكتفي بوجود الانطباع العام الإيجابي لدى المواطنين، بل لابد للشعب أن يتحمل المسؤولية إلى جانب السلطات القائمة (حركة، ثورة، تنظيم.. إلخ)، ويقوم ببعض الفعاليات والمواقف الشعبية المساندة[7]؛ بمعنى آخر: يترتب على

[5] لعل الفارق هنا نسبيّ، ويُنظر إليه في سياق كل حالة، وإن كان الغالب في بيئة الاستقرار وإمكانية إجراء الانتخابات أن يكون الأساس هو تغيير القيادة، في حين أنه في حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على إجراء الانتخابات، والحاجة لكاريزما القيادة يكون الأساس هو عدم التغيير. ولكن ما ذكرناه سابقاً يبقى نسبياً، وبالتالي من الممكن حتى في حالة الاستقرار ألا يكون ثمة تغيير في القيادة، وفي حالة عدم الاستقرار تكون هنالك حاجة لتغيير القيادة.

[6] عفرون مريم، الثقة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص23 وما بعدها، ومحمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة أبستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص68.

[7] موسى محمد عكاري، الحاضنة الشعبية، مرجع سابق، ص140.

ونقصد بالفعاليات والأعمال المساندة: الأعمال والفعاليات التي تقوم بها الحاضنة الشعبية في تعبيرها عن تأييد قوى الثورة والمعارضة، مثل تقدم الدعم المالي لبعض الأعمال العسكرية، واحتضان عناصر الفصائل، وإخفاء بعضهم عن عيون النظام، وتبليغ الأهالي عن عيون النظام وجواسيسه، والإضراب في حالة استشهاد أحد المقاتلين أو المدنيين المتظاهرين، والخروج بالآلاف في المظاهرات.. إلخ.

هذا الرضا الشعبي استعداد لإيجاد بيئة عمل مناسبة وصحية، تدعم السلطة القائمة سياسياً واقتصادياً، وتوفر لها ما تتطلبه من احتياجات[8].

والسؤال الآن: هل كان الرضا الشعبي في سياق الثورة السورية هو أقرب إلى "الثقة السياسية" أم "الحاضنة الشعبية"؟

لا شك أن الثورة السورية -لاسيما بعد تحولها إلى المرحلة العسكرية- كانت ولا تزال تتطلب قبولاً شعبياً في سياق "الحاضنة الشعبية" التي لديها الاستعداد للتضحية، أو على الأقل تأمين البيئة المناسبة للقوى السياسية والعسكرية بما يعطيها الشعور بالاطمئنان والتأييد.

في بداية مرحلة العمل العسكري ظهرت العديد من المواقف والفعاليات المعبرة عن الرضا الشعبي؛ كخروج الناس بالآلاف في المظاهرات تأييداً للجيش الحر وعملياته[9]، وإضراب المدن والمحال التجارية عند استشهاد أحد المقاتلين أو المدنيين[10]، ولعل المؤشر الأبرز كان انضمام عشرات آلاف المدنيين إلى الفصائل والكتائب العسكرية[11]، فهذه الأحداث والظواهر إن دلت على شيء فإنما هي انعكاس ومؤشرات لما يُسمى بالحاضنة الشعبية، والتي لولاها لما استطاعت الثورة السورية الاستمرارية والوصول إلى هذه المرحلة من كفاحها.

غير أن هذا الرضا الشعبي الواسع نسبياً تراجع لاحقاً لأسباب متعددة، لعل أبرزها:

أ- يفترض أن يكون استخدام العمل العسكري في سياق الثورة مبرراً شعبياً ووطنياً وقانونياً، وأنْ يشعر الشعب أنَّ اللجوء إليه ما هو إلا للدفاع عنه، فقبل بدء أية معركة عسكرية يبقى الركن الأساسي هو التأييد الشعبي، فلا يمكن للحرب أن تقوم ضد إرادة شعبية، أو حتى في ظل لا مبالاة شعبية[12]. وبالتالي نعتقد أن اتساع نطاق العمليات العسكرية باتجاه المدن وترك القطع العسكرية المحيطة بها، مما يعرضها للقصف والتدمير المتواصل[13]، ساهم في تراجع الحاضنة الشعبية التي بات قسم منها ينظر إلى مثل المعارك على أنها أداة للسيطرة للنفوذ وليس من أجل حماية المدنيين والدفاع عنهم.

---

[8] ماجد إبراهيم أبو دياك، الحاضنة الشعبية للمقاومة الفلسطينية، ورقة عمل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص1.

[9] يُنظر: حمص الخالدية، مظاهرات الأحرار جمعة "الجيش الحر يحميني"، شبكة شام، 25-11-2011، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://bit.ly/2GiFvhk، ومدينة إدلب - جمعة "الجيش الحر يحميني" 25- 11- 2011، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://bit.ly/3oLnXLU، ومدينة إدلب جمعة "دعم الجيش الحر" - رائع 13-1-2012، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://bit.ly/3myEkJS.

[10] يُنظر على سبيل المثال: خروج أكثر من 80 ألف في تشييع الشهداء داريا، 23-04-2011، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://cutt.us/9o4bG.

[11] تدريبات المتطوعين المدنيين في صفوف الجيش الحر، 02-09-2012، شوهد في: 26-10-2020، الرابط: https://cutt.us/SftGL .

[12] موسى محمد عكاري، الحاضنة الشعبية، مرجع سابق، ص141.

[13] نودّ الإشارة هنا إلى أن اتساع نطاق المعارك العسكرية لم يكن سلبياً بحد ذاته؛ وإنما لعبت نوعية الأماكن المستهدفة دوراً في شعبية أية معركة، فمثلاً: نجد أن أكثر المعارك التي كانت تحظى بالتأييد الشعبي تلك المعارك العسكرية التي تستهدف الثكنات العسكرية التي كانت تقصف المناطق السكنية في المناطق المحررة باستمرار.

ب- انتشار تنظيمات الغلو والتطرف التي أساءت بأيديولوجياتها وسلوكياتها المتطرفة للثورة[14]،

ج- فشل الثورة في بناء مؤسسة عسكرية ذات تسلسل هرمي[15]، ونشوب النزاعات الداخلية بين الفصائل، إلى جانب اتهام البعض منها بفتح معارك وحروب "بإرادة الداعم"[16]، والحديث عن المشاركة في معارك خارجية لا تفيد الوضع السوري[17].

د- انتشار أعمال النهب والسرقة والفساد لدى بعض الفصائل[18].

كل ذلك أضعف المبرر الأخلاقي والشرعي والشعبي لوجودها واستمرارها، ولتتحول أخبار المعارك وسقوط المناطق لدى شرائح الحاضنة إلى نوع من اللامبالاة، خصوصاً في المناطق البعيدة عن نطاق المواجهات.

يُنظر: ريف حلب تقرير قناة العربية عن معركة الحسم معركة تحرير مطار منغ العسكري،27-12-2012، شوهد في: 25-10-2020، الرابط https://cutt.us/08a4f، سيطرة الجيش السوري الحر على الفوج رقم46، 18-11-2012، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://cutt.us/RYzJn، المعارضة تعلن سيطرتها على وادي الضيف بريف إدلب، 15-12-2014، شوهد في: 25-10-2020، الرابط:https://cutt.us/zaj2e .

لذلك نعتقد أن الأعمال العسكرية التي تستهدف الثكنات العسكرية للنظام كانت محل تأييد واضح من قبل الحاضنة الشعبية، على عكس دخول المدن؛ فقد كانت غالباً ما تنقسم الآراء بين مؤيد لها ومعارض.

يُنظر: تقدم فصائل المعارضة المسلحة في ريف حماة بين مؤيد ومعارض، القدس العربي، 23-11-2015، شوهد في: 21-10-2020، الرابط: https://bit.ly/3oaJf5u.

[14] ساهمت عوامل متعددة في انتشار تنظيمات الغلو والتطرف، منها: وجود ترويج واضح و/أو خفي لأيديولوجيا تلك الفصائل، وتقصير بعض أصحاب الرأي والقلم في بيان عداء تنظيمات الغلو والتطرف للثورة السورية وأهدافها، وقوة الآلة الإعلامية لدى هذه التنظيمات؛ ما دفع شرائح واسعة من الناس المقيمين في المناطق المحررة إلى النظر إلى أي اقتتال معها على أنه اقتتال داخلي دافعه حب النفوذ والسيطرة، بمعنى فقدان المبرر الأخلاقي والشرعي للقتال بنظر هذه الشرائح.

يُنظر: اقتتال بين الفصائل في درعا وحلب ومظاهرات تقول لهيئة تحرير الشام.. الشبيحة برا برا، 12-06-2017، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://cutt.us/8ijxs، وريف إدلب.. مظاهرة لفضّ الخلاف بين الفصائل المتناحرة تنتهي بالرصاص، 26-06-2020، شوهد في: 25-10-2020، الرابط: https://bit.ly/37YfW0، وتاريخ حافل لصراع النفوذ في إدلب بين الأحرار وهيئة تحرير الشام، الأيام السورية، 23-09-2018، شوهد في: 26-10-2020، الرابط: https://bit.ly/3mxm6bM.

[15] شهدت الثورة السورية منذ انطلاقتها عدة مشاريع لتوحيد العمل العسكري وتنسيقه؛ سواء على المستوى المناطقي كالقيادة العسكرية الموحدة في الغوطة التي تشكلت في 23-8-2014، أو على المستوى "الأيديولوجي" كجبهة تحرير سوريا الإسلامية التي أعلن عنها في نهاية عام 2012، أو الجبهة الإسلامية التي أعلن عنها في نهاية 2013، أو على العام كمجلس قيادة الأركان "مجلس الثلاثين" الذي تشكل في 2012، أو مجلس قيادة الثورة السورية الذي أعلن عنه في أواخر 2014.

وكل هذه المشاريع وأمثالها فشلت تقريباً، ولم تستطع الوصول إلى صيغة مؤسساتية مقبولة لإدارة العمل العسكري.

[16] يُنظر: بشر أحمد، ما دور "غرفة الموك" في إسقاط داريا .."القصة كاملة"، أورينت نت، 27-08-2016، شوهد في: 02-11-2020، الرابط: https://cutt.us/Mlcyg، وأحمد مظهر سعدو، معركة "الموت ولا المذلة" تتعرض لضغوط (الموك)، شبكة جيرون، 05-03-2017، شوهد في: 02-11-2020، الرابط: https://cutt.us/ARz2O ، و"جيش العزة": الموك أوقفت دعمنا بسبب قتالنا نظام الأسد، قناة الجسر الفضائية، 10 -10-2017، شوهد في: 02-11-2020، الرابط: https://cutt.us/Lof5b .

[17] يُنظر: فصيل معارض يحذر مقاتليه من الذهاب إلى ليبيا وأذربيجان: لن نتساهل، السورية نت، 24-09-2020، شوهد في: 02-11-2020، الرابط: https://cutt.us/arEkH .

[18] يُنظر على سبيل المثال: عمليات سرقة في عفرين وهيئة أركان الجيش الحر تطالب بسحب المظاهر المسلحة، 22-03-2018، شوهد في: 26-10-2020، الرابط: https://bit.ly/3oKSycP.

ونود التنويه هنا إلى أن هذه الأحداث السلبية قد لا تكون مضطردة أو وصلت إلى مرحلة الظاهرة، ولكن في ظل التراجع العسكري لقوى الثورة والمعارضة، والشعور العام بالسلبية والهزيمة جرى تضخيم تلك الوقائع، والنظر إليها على أنها سلوك عام لدى غالبية الفصائل.

وفي هذا السياق نشير إلى أنه ومع ضخامة التضحيات التي قدمتها وما زالت تقدمها الفصائل العسكرية في الدفاع عن المناطق المحررة، خصوصاً في الآونة الأخيرة، والتي كانت في بداية العمل العسكري للثورة محطّ تمجيد وتأييد من قبل الحاضنة؛ إلا أن التراجع العسكري، وسوء الأوضاع المعيشية لغالبية المقيمين في المناطق المحررة أشاع حالة من السلبية جعلت الانطباع العام لدى الحاضنة يركز على الأخطاء[19].

نعتقد أن من أبرز الأخطاء التي وقعت فيها القوى العسكرية السورية أنها سعت إلى كسب الرضا الشعبي في إطار مفهوم "الثقة السياسية"، مع أن واقعها كان وما زال يتطلب مفهوم "الحاضنة الشعبية"؛ فعندما تكون الحرب قائمة ويكون السياق بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الاستقرار[20]؛ فهنا لابد من السعي ليس لإيجاد التأييد المعنوي فحسب، بل لابد من وجود الفعاليات والمواقف المساندة من قبل الحاضنة.

لقد كانت النتيجة الأسوأ لفقدان القبول الشعبي بالمعنى المشار إليه أعلاه تراجع الامتداد البشري الذي يحتاجه العمل العسكري[21]؛ فقد أصبحت الفصائل العسكرية -كما هو ملاحظ لدى شرائح متعددة- مشاريع تمثّل نفسها فقط، بعيداً عن أن تكون مؤسسات منبثقة عن الشعب أو ممثلة لآماله وتطلعاته.

هذا على صعيد القوى العسكرية، أما بالنسبة إلى القوى السياسية وتحديداً الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وهيئة التفاوض السورية؛ فالانطباع كان وما زال سلبياً لدى شرائح واسعة من الحاضنة الشعبية، وذلك لأسباب متعددة، من أهمها: حالة الانفصال عن الحاضنة، ووجود هذه الهيئات خارج المناطق المحررة بشكل كامل[22]، والاتهام بأن هذه المؤسسات تخدم مصالح الدول المتدخلة في سوريا أكثر من اهتمامها بالمصالح السورية،

[19] سنبحث هذا السياق وأثره على الحاضنة الشعبية في بحث آخر نعتمد فيه على مقابلات مع عدد من القادة العسكريين والسياسيين.

[20] ثمة تعريفات متعددة لمصطلح الاستقرار، منها: "عملية التغير التدريجي المنضبط التي تتسم بانخفاض العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرة نظام الدولة".

للتوسع في ذلك يُنظر: محمد أمين بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة، مرجع سابق، ص70-71.

[21] لعل الأرقام التي جاءت في الدراسة الصادرة عن مركز سيتا للدراسات والأبحاث التركي حول الجيش الوطني في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام تؤكد ذلك. ففي سؤالها عن عدد السنوات التي قضاها المقاتل في الفصائل، تبين أن نسبة تقارب 90% من العينة مضى على وجودها في الفصائل /5/ سنوات فأكثر، حتى أن أعلى نسبة موجودة في الفصائل هي من المقاتلين القدماء الذين مضى على وجودهم أكثر من تسع سنوات 25%، وثماني سنوات 31%. في حين كانت نسبة المقاتلين التي انضمت حديثاً لهذه الفصائل (أربع سنوات فما دون) لا تتجاوز 12%.

ينظر: دراسة تركية عن الجيش الوطني.. هيكليته وآراء مقاتليه بقضايا بلادهم، ترجمة وتحرير موقع تلفزيون سوريا، 19-11-2020، شوهد في: 22-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3fqPmyz.

[22] بغض النظر عن مدى صحة هذا العامل ووجاهته؛ إلا أن الحاضنة بشكل عام كانت تنظر إلى الائتلاف والمؤسسات السياسية على أنها مؤسسات منفصلة عن الواقع، تسعى لقطف "ثمار الثورة"، لاسيما مع بدايات تشكيلها باعتبار أن النصر على نظام الأسد قريب، ومن دون مشاركة الحاضنة همومها ومآسيها التي ازدادت في الآونة الأخيرة. ولذلك كنا نسمع كثيراً من الفصائل العسكرية خلال عامَي 2013-2014 أنها هي التي تمتلك الشرعية، باعتبارها موجودة على الأرض، وأن المؤسسات السياسية لا تمثل إلا نفسها.

يُنظر على سبيل المثال: لقاء اليوم - ما أسباب الاقتتال بين الفصائل السورية؟ - لقاء مع جمال معروف، قناة الجزيرة الفضائية، 4-4-2014، شوهد في: 14-11-2020، الرابط: https://bit.ly/38l9sD6، ولقاء اليوم - أحمد عيسى.. فصيل صقور الشام، قناة الجزيرة الفضائية، 12-6-2013، شوهد في: 14-11-2020، الرابط: https://bit.ly/36zBONp.

واستمرار بعض السياسيين في تلك المؤسسات على الرغم من ضعف فعاليتهم السياسية، فضلاً عن ظهور بعض السلوكيات التي رأى فيها تيار عريض تكراراً لسلوكيات النظام، والمناكفات الداخلية بين مكونات هذه الأجسام[23].

الخلاصة: أن الرضا الشعبي في إطار بيئة عدم الاستقرار لابد أن يرتقي إلى الاستعداد للتضحية، أو أن يكون مترافقاً مع فعاليات وأعمال مساندة من قبل الحاضنة تدل عليه؛ فلا يُكتفى بالتالي بمفهوم التأييد المجرد، أو الذي يقترن بالمشاركة السياسية التي تكون عادة في حالة الدول المستقرة.

3- مؤشرات قياس الرضا: العمل والمبدئية البعيدة عن الشعارات

على الرغم من توافق معايير قياس الرضا الشعبي في كلٍّ من حالتَي الثقة السياسية والحاضنة الشعبية من حيث الهدف إذ العبرة فيهما معاً للإنجاز والنتائج، ومن حيث الأداة إذ العبرة في كلَيهما للسلوك المتوافق مع المبادئ والوثائق المعلنة ولا يخالفها؛ إلا أن ثمة خلافاً بينهما من حيث المؤشرات.

ففي حالة الثقة السياسية تركز المؤشرات على الجوانب الخدمية الأساسية والكمالية، فنجد أن الرضا الشعبي فيها يقاس من خلال معايير متعددة يأتي في مقدمتها: الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة، والاستقرار السياسي[24]، وتحقيق تفضيلات المواطنين[25].

بينما في حال الثورات تكون المعايير متعلقة بالمبادئ ومدى الالتزام بها والاستعداد للتضحية من أجلها، وبالتالي نكون أمام مؤشرات مختلفة لقياس الرضا، منها: الثبات على مبادئ الثورة، بالإضافة إلى الصمود العسكري والسياسي، وعدم تقديم تنازلات مجانية، والحملات الإغاثية وتوزيع المساعدات عبر المؤسسات المحلية والخدمية، وتلافي أضرار الحروب والحصار، سعياً لامتصاص موجة الغضب الشعبي من آثار الهدم ونقص الحاجات الأساسية والخنق المعيشي، إضافة إلى حسن إدارة المناطق؛ فالحاضنة الشعبية تتراجع في حالة الحرمان من الخدمات الأساسية، وفي المقابل فإن توفيرها للسكان يجعلهم مع العوامل الأخرى راضين عن التنظيمات والكيانات المسيطرة متمسكين بها.

---

[23] للتوسع في هذه الأسباب يُنظر: الملحق الخامس "بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة"، إحدى أوراق مشروع تمكين، مركز الحوار السوري، ص112 وما بعدها، https://bit.ly/2NC8MU0، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية حصاد السنوات الخمسة، تقدير موقف، جسور للدراسات "وحدة الدراسات"، 10-11-2017، شوهد في: 14-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3lr8XAZ.

[24] للاستقرار السياسي عدة مؤشرات: كنمط انتقال السلطة في الدولة، والمؤسساتية التي تعني أنّ صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون، والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار، وشرعية النظام السياسي، ونجاح السياسيات الاقتصادية للنظام.. إلخ.

للتوسع يُنظر: د. شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته، مؤسسة دام برس الإعلامية، 31-8-2016، شوهد في: 13-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3kGX5KV.

[25] أكدت بعض الدراسات على تفضيلات المواطنين باعتبارها أحد محددات الثقة السياسية؛ حيث إن التطابق بين مدركات وتفضيلات المواطنين يؤدي إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أن التناقض بين تلك التفضيلات يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة.

يُراجع: عفرون مريم، الثقة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص40 وما بعدها

وفي إسقاط الإطار النظري أعلاه على الثورة السورية نجد أن مؤسسات قوى الثورة والمعارضة السياسية كالمجلس الوطني والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والعسكرية كالفصائل المسلحة مرت في إطار السعي لكسب الحاضنة الشعبية بمرحلتَين:

الأولى: مع بدايات الثورة السلمية والعمل العسكري: نجحت هذه المؤسسات نسبياً بتحقيق مؤشرات كسب الحاضنة الشعبية، ونلحظ ذلك من خلال التأكيد على مبادئ الثورة المتعلقة بإسقاط النظام[26]، وتهيئتها البيئة المناسبة لدعم الحملات الإغاثية وتوزيع المساعدات[27]. وكذلك كانت النتائج والإنجازات العسكرية الكبيرة لقوى الثورة والمعارضة على الصعيد العسكري داعمة لكسب الرضا الشعبي[28].

الثانية: كانت مع تقدُّم الفصائل العسكرية على الأرض، وسيطرتها على مناطق واسعة من سوريا ودخولها المدن، وازدياد حالات القصف والدمار والتشريد والتهجير من قبل النظام؛ ففي هذه المرحلة، وعلى الرغم من الإنجازات العسكرية الكبيرة المتحققة إلا أن الفصائل بشكل أساسي، ومعها الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني لقوى

[26] جاء في المشروع السياسي للمجلس الوطني السوري ما يلي: "يهدف المجلس إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية عن طريق: إسقاط النظام القائم بكل رموزه، الحفاظ على الثورة السلمية الشعبية وحمايتها وتطويرها، مع دعم الجيش السوري الحر".
كما جاء في ثوابت الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ما يلي: "يلتزم الائتلاف الوطني بالثوابت الوطنية للثورة السورية، ويستند إليها في شرعيته. ومن أهم هذه الثوابت: إسقاط نظام الأسد بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية، ومحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين".
كما حددت جبهة تحرير سوريا المشكلة عام 2012 في بيان تشكيلها أهدافاً متعددة على رأسها إسقاط نظام الأسد بكافة رموزه وأركانه.
يُنظر: المشروع السياسي للمجلس الوطني السوري، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 25-11-2011، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/35f7Mie، وثوابت الائتلاف، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 6-10-2012، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3eKpjSF، وبيان تشكيل جبهة تحرير سوريا، 12-9-2012، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2GMaZwz.

[27] نلحظ أنه مع بدايات التحول إلى المرحلة العسكرية في الثورة عكفت التشكيلات السياسية، وكذلك الفصائل العسكرية على إنشاء مكاتب إغاثية ضمن هيكليتها بهدف تنسيق المساعدات للمدنيين، وأحياناً تقديمها لهم بشكل مباشر.
يُنظر: المجلس الوطني السوري، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2GPDWaW، وإنشاء وحدة تنسيق الدعم في نهاية 2012 كذراع إنساني وإغاثي لتنسيق وصول المساعدات للداخل السوري، الرابط: https://cutt.us/nXNaa، وأحرار الشام تقدم مساعدات للنازحين بإدلب، 24 -09 -2013، شوهد في: 01-11-2020، الرابط: https://cutt.us/mWe1K .

[28] يُنظر على سبيل المثال: الجيش الحر يسيطر على محافظة الرقة، تلفزيون الآن، 05 -03 -2013، شوهد في: 09-11-2020، الرابط: https://cutt.us/5AFaD، والجيش الحر يسيطر على معبر نصيب الحدودي، تلفزيون الآن، 24 -03 -2013، شوهد في: 09-11-2020، الرابط: https://cutt.us/1wFNg، والجيش الحر يسيطر على كتيبة المدفعية في البوكمال، قناة الجزيرة،01 -09 -2012، شوهد في: 09-11-2020، الرابط: https://cutt.us/o3hls، وسيطرة الجيش السوري الحر على الفوج رقم46، قناة الجزيرة،18-11 -2012، شوهد في: 09-11-2020، الرابط: https://cutt.us/b9s2J .

الثورة والمعارضة لم ينجحوا في تقديم نموذج جاذب في إدارة غالبية المناطق المحررة[29]، كما أن الأولوية أصبحت - في ظل تردّي الأوضاع المعيشية- لتقديم المساعدات الإنسانية، وهذا الملف بالأساس يفوق قدرة هذه القوى[30].

وفي هذا السياق فإن أحد أهم الأخطاء الذي وقعت فيه الفصائل ومعها الائتلاف الوطني كان سعيها لتقديم خدمات كالماء والكهرباء والمساعدات الإنسانية.. إلخ بنفسها، بقصد حيازة ثقة الحاضنة الشعبية؛ مع أن إمكانياتها والظروف المحيطة بها لا تعطيها القدرة على إدارة مثل هذه الملفات المكلفة[31]. مما أعطى مع مؤشرات أخرى "خصوصاً تصدُّر الفصائل لإدارة الملف الخدمي" انطباعاً لدى الناس العاديين بوجوب تصدّي الفصائل والقوى السياسية لهذا الملف، وقدرتها على ذلك[32]، وهو ما لم يحدث؛ الأمر الذي كان له أثر كبير في فقدان الحاضنة الشعبية.

في كلا المرحلتَين لم يكن مطلوباً من القوى السياسية والعسكرية عملياً السعي لإيجاد مؤشرات للثقة السياسية كدعم المشاركة السياسية، وإجراء انتخابات، وتهيئة البيئة المناسبة لتشكيل أحزاب؛ لأن كل ذلك يكون مطلوباً في بيئة استقرار. إضافة إلى ذلك فقد بدأت تظهر سلبيات ضعف غالبية القوى العسكرية والحكومة المؤقتة في إدارة الملف الخدمي[33]، خصوصاً وأن ذلك ترافق مع سلوكيات من هذه الأطراف على أرض الواقع تخالف الى حد كبير وثائقها وأدبياتها ومبرر وجودها المتعارف عليه في أول تأسيسها[34].

---

[29] بحسب عدة تقارير صحفية وعدة أبحاث: ساهمت أسباب متعددة في فشل الفصائل العسكرية ومعها الحكومة السورية المؤقتة في إدارة المناطق المحررة، لعل من أبرزها: الحالة الفصائلية، وغياب الاستقرار، وضعف الإمكانات، وفقدان الكفاءات، وتقديم الولاءات الحزبية والفصائلية والمناطقية على الصالح العام.

يُنظر على سبيل المثال: د. زكريا ملاحفجي، التَّنظيمُ والإدارةُ ومَدى التّطبيقِ في الثّورةِ السّوريّة، مجلة مقاربات، المجلس الإسلامي السوري، العدد الثالث، تموز 2018، ص76 وما بعدها، وقدامة خالد، ما حقيقة فشل تجربة إدارة "المناطق المحررة" في سوريا؟، عربي 21، 24-1-2019، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/35exhQM.

[30] بحسب إحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا " فإن عدد المحتاجين للمساعدات ارتفع من 1 مليون نسمة في 2012 على مستوى كامل سوريا إلى ما يقارب 12 مليون نسمة في 2018.

يُنظر: الأرقام الرئيسة، الاحتياجات الإنسانية في سوريا، OCHA، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://hno-syria.org/ar/#key-figures.

[31] لا نقصد بذلك أن يترك الملف الخدمي؛ ولكن كان بإمكان الفصائل ترك الأمر للمجتمعات المحلية عبر المجالس المنتخبة وللمنظمات الإنسانية، وهذا ما تنبهت إليه بعض الجهات لاحقاً.

مع ذلك فقد قدمت لنا المنطقة الجنوبية "درعا وريف القنيطرة" نموذجاً مثالياً إلى حد كبير في إدارة الملف الخدمي، حيث تولى مجلس المحافظة مع المجالس المحلية الفرعية إدارته، من دون تدخل الفصائل التي كان دورها داعماً لهذه المجالس.

يُنظر على سبيل المثال: مجلس محافظة درعا في دورة جديدة.. نموذج مميز للإدارة الثورية، أخبار الآن، 27 -12 -2015، شوهد في: 01-11-2020، الرابط: https://cutt.us/TriMD، واجتماع مجلس محافظة درعا مع رؤساء المجالس المحلية المهجرة لبحث مشاريع خدمية، وكالة خطوة الإخبارية،21-03 -2017 ، شوهد في: 01-11-2020، الرابط: https://cutt.us/Qto8J .

[32] يُنظر: إلكسندر أيوب، هواجس إدارة إدلب: سيناريو الرقة هل يتكرر؟ العربي الجديد، 30-3-2015، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3pbb6mN.

[33] ينظر: الحاشية رقم 28 و30 من هذه الورقة.

[34] جاء في تعريف الجبهة الإسلامية السورية ما يلي: "جبهة إسلامية إصلاحية شاملة تعمل على ...، وذلك من خلال اتباع وسائل متعددة، تشمل الحراك العسكري، والذي يهدف لإسقاط النظام، وبسط الأمن، والحراك المدني، والذي ينبثق عنه الدعوي والتربوي والإنساني والإعلامي والسياسي والخدمي".

إذا كان ما تقدم هو السياق العام للرضا الشعبي في المناطق المحررة فإن وجود بعض المناطق التي تمتعت باستقرار نسبي، كمناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام ومناطق الشريط الحدودي مع تركيا قد يشير إلى إمكانية التحول النسبي من مفهوم الحاضنة الشعبية فيها إلى الثقة السياسية؛ مع ما يتطلبه ذلك من:

1- السعي لإيجاد مؤشرات الثقة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية.
2- تطوير الأداء الاقتصادي والسياسي للمؤسسات التي يفترض أنها تمثل قوى الثورة والمعارضة في تلك المنطقة.

إلى جانب مؤشرات الرضا الشعبي المتعلقة بتقديم المساعدات، وحُسن إدارة المناطق، والتمسك بثوابت الثورة الأساسية عملياً، كعدم تدخل الفصائل في الحياة المدنية، واحترام الحقوق والحريات، وغير ذلك من المبادئ الأساسية التي قامت الثورة لأجل تحقيقها؛ فكل ذلك يكون بهدف إيجاد نماذج حكم رشيدة عملية[35]، وتطوير البنية التحتية، من دون الاكتفاء بالشعارات النظرية.

4- طبيعة المؤسسات: فشل مزدوج

وفق المعطيات الواردة بخصوص الرضا الشعبي ومعايير قياسها، وضرورة التركيز على التمسك بأهداف الثورة لحيازة رضا الحاضنة الشعبية ودعمها، من خلال تهيئة البيئة المناسبة لاستمرار المساعدات الإنسانية، وحسن إدارة المناطق؛ لابد أن يكون تركيز قوى الثورة والمعارضة بالدرجة الأولى على إنشاء المؤسسات القادرة على تحقيق ذلك، ويأتي في مقدمتها المؤسسات السياسية القادرة على تمثيل الثورة وتعزيز شرعيتها، والفصائل العسكرية القادرة على الدفاع عن المدنيين، على أن يأتي في الدرجة الثانية المؤسسات التي يمكن أن تحوز الثقة السياسية، والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والخدمي، بما يحقق الرفاهية للشعب.

كما جاء في المادة /3/ من ميثاق الجبهة الإسلامية: "جبهة شاملة تهتم بشتى مجالات الحياة، تعمل على توحيد الفصائل المجاهدة بجسم واحد، ومؤسسة عسكرية متكاملة، كما تعمل على الارتقاء بالحراك السياسي، وإيجاد رؤية واحدة، ومواقف منسجمة تجاه قضايا المجتمع، والنهوض بالجانب المدني عن طريق تفعيل طاقات المجتمع المختلفة".

وجاء في ميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام ما يلي: "تطوير البلاد علمياً وتقنياً حتى تكون في مصاف الدول المتقدمة، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في سوريا، وتوفير الأجواء المناسبة لهم لتحقيق مصالح أبناء الأمة".

وجاء في أهداف الحكومة السورية المؤقتة: "توفير الخدمات الأساسية وتقديمها بشكل متوازن، وتوحيد الأنظمة الإدارية للمؤسسات الحكومية وتطويرها وبناء قدراتها البشرية، ودعم التخطيط الحكومي الشامل وتعزيز قيم الانتماء للدولة السورية، واستثمار الموارد البشرية السورية بشكل فعال، واستثمار الموارد الوطنية".

يُنظر: ميثاق الجبهة الإسلامية السورية، 21-9-2012، شوهد في: 13-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3f2SRer، وميثاق الجبهة الإسلامية، زمان الوصل، 26-11-2013، شوهد في: 13-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3lGIL5H، وميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، 1 محرم 1435 هـ، شوهد في: 13-11-2020، الرابط: https://bit.ly/36A792b، والأهداف والهيكلية، الحكومة السورية المؤقتة، شوهد في: 13-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3kumgzp.

[35] ثمة تعريفات متعددة لمفهوم الحكم الرشيد، منها تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي عرّفه: "الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقراً وضعفاً عن اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية".

للتوسع في تعريف الحكم الرشيد يُنظر: ماجد بربريس وآخرون، الحكم الراشد وآلياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية، المجلة الدولية للتخطيط والتنمية الحضرية المستدامة، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2018، ص53 وما بعدها.

والسؤال: هل ركزت قوى الثورة والمعارضة على إنشاء المؤسسات السياسية والعسكرية وتقويتها؟ أم كان تركيزها على المؤسسات الخدمية؟ أم على كليهما؟

في بداية انطلاق الثورة، وحتى خلال المراحل الأولى للعمل المسلح (2011-2012) كان تركيز هذه القوى السياسية منها والعسكرية على إنشاء مؤسسات قادرة على تمثيل الثورة سياسياً ولدعم الحاضنة الشعبية، ولم يكن هنالك التفات إلى قضية إدارة المناطق المحررة بسبب عدم وجودها بالأساس.

ومع دخول الفصائل العسكرية إلى المدن، ومن ثم تشكيل الائتلاف الوطني ظهر التنافس بين الفصائل من جهة والائتلاف والمجالس المحلية التابعة له -ولو نظرياً- من جهة أخرى على إدارة المناطق المحررة، وسعى كل طرف لإنشاء مكاتب خدمية لتقديم الخدمات والمساعدات للسوريين، بمعنى أن المؤسسات الجديدة التي انبثقت عن الائتلاف والفصائل انخرطت في المجال الخدمي، كمكاتب الكهرباء والمياه (التي كانت تندرج تحت مكتب الخدمات العامة) والتعليم.. إلخ[36].

لقد كانت السمات العامة لتلك المؤسسات آنذاك -وما زالت حتى الآن- ما يلي:

1- عدم التركيز على تطوير المؤسسات السياسية والعسكرية التي يفترض أن يكون عليها الاعتماد في تحقيق أهداف الثورة، وبالتالي كان فيها ضعف على مستوى الأداء والتمثيل بالنسبة لكلَيهما[37].
2- تخصيص جزء من الجهود للمجال الخدمي، وأحياناً كانت هنالك مبالغة في ذلك؛ سواءٌ من خلال الفصائل العسكرية في دعمها "للهيئات الشرعية"[38]، أو من خلال الحكومة السورية المؤقتة التي ركزت في

---

[36] يُنظر: الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب البديل الحقيقي عن مؤسسات النظام، 11-03 -2014، شوهد في: 06-11-2020، الرابط: https://cutt.us/eX9Cl، وبيان إعلان القيادة الموحدة في الغوطة الشرقية، نور سورية، 27 -08 -2014، شوهد في: 06-11-2020، الرابط: https://cutt.us/w3hKY، وحلب.. الهيئة الشرعية بديلا عن دوائر، أورينت نت، 06-06 -2013، شوهد في: 06-11-2020، الرابط: https://cutt.us/rcWuU، وانتخاب غسان هيتو أول رئيس حكومة مؤقتة، 19-06 -2013، أورينت نت، شوهد في: 07-11-2020، الرابط: https://cutt.us/MWa7Y، وتكليف أحمد طعمة بتشكيل الحكومة المؤقتة، السورية نت، 15-10-2014، شوهد في: 9-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2Ij4FgK.

[37] يلحظ المتابع أن قوى الثورة والمعارضة على مدى السنوات التسع السابقة لم تستطع إيجاد هيكلية واضحة على المستوى العسكري، ولا تفعيل المؤسسات السياسية بحيث تستطيع تمثيل الثورة بشكل مناسب.

فعلى الصعيد العسكري ساهمت عدة عوامل في فشل جهود التنسيق وإنشاء مؤسسة عسكرية احترافية، كالعوامل المناطقية والأيديولوجية والشخصية، وتعدد مصادر الدعم. في حين لم يستطع الائتلاف الوطني دعم شرعيته شعبياً بسبب اعتماده بشكل أساسي على الشرعية الخارجية.

يُنظر على الصعيد السياسي: أمين العاصي، الائتلاف الوطني السوري... محاولة إصلاح متأخرة؟، العربي الجديد، 14-9-2020، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2GN1cGx، وعقيل حسن، الائتلاف والأبد! تلفزيون سوريا، 15-7-2020، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3klOwnE، وصفا عبد التركي، الائتلاف والإصلاح...هل اتسع الفتق على الراتق؟!، صحيفة جسر، 17-10-2020، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/38td2AY.

وعلى الصعيد العسكري يُنظر: ضياء عودة وآخرون، "الجيش الوطني".. جسم عسكري "طارئ" أم "استراتيجي"، عنب بلدي، 13-10-2019، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3pq8di2، وفراس فحام، الجيش الوطني السوري.. تحديات التجربة والمآلات الممكنة، مركز جسور للدراسات، 17-8-2020، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2IsFeJ6.

[38] تُنظر: الحاشية السابقة.

فترة من الفترات على الوزارات الخدمية فقط، ولم تعمل على تعزيز القدرات والمؤسساتية في مجال الدفاع والأمن[39].

كان من الطبيعي في ظل ضعف الإمكانات وقلة الموارد واستغراق الموجود منها في الجهد العسكري أن تفشل الفصائل، ومعها الائتلاف الوطني في إدارة هذه الملفات التي تحتاج إلى عوامل متعددة غير متوفرة للنجاح، يأتي في مقدمتها: وجود الموارد، وتوفر الاستقرار بالحد الأدنى؛ لذلك فقد كان تشكيل هذه المؤسسات الخدمية وإلحاقها سواء بالفصائل أو بالمؤسسة السياسية بهدف كسب الثقة السياسية إن صح التعبير، على الرغم من أن السياق والمعطيات غير مناسبة لذلك[40]؛ اللهم إلا إذا كان الهدف هو تنسيق الجهود والموارد والأعمال الخاصة بهذا القطاع، كما هو الحال -نظرياً- في وحدة تنسيق الدعم[41].

وفي المقابل ثمة مناطق تتمتع باستقرار نسبي -كما أشرنا سابقاً- كمناطق درع الفرات وغصن الزيتون لا ينطبق عليها السياق المذكور أعلاه؛ فيمكن في هذه المناطق السعي لكسب الثقة السياسية عبر بناء مؤسسات خدمية احترافية، وتوفير البيئة المناسبة للتطوير الاقتصادي، إلى جانب تعزيز الحالة المؤسساتية في مجالي الدفاع والأمن[42]، مع التنويه إلى أن ذلك يتطلب تنسيقاً مع الجانب التركي الذي يشرف بشكل غير مباشر على هذه المناطق.

لذا نعتقد أن تراجع قوى الثورة والمعارضة في بناء المؤسسات الأساسية العسكرية والسياسية اللازمة لتعزيز الحاضنة الشعبية، وسعيها لبناء مؤسسات خدمية على الرغم من عدم توفر البيئة المناسبة لنجاحها أضعفَ الحاضنة الشعبية، ولم يمنحها ثقة سياسية؛ فخسرت في الحالتَين. وفي المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي يفترض أن يكون تركيز الجهود أكثر على بناء المؤسسات الخدمية في المرحلة المقبلة، إلى جانب تعزيز المؤسسات العسكرية؛ لأن الأخيرة تبقى الأساس لاستمرار الحاضنة الشعبية حتى في حال وجود استقرار نسبي، لاسيما وأنه حتى الآن لسنا في مرحلة تنافس انتخابي وكسب أصوات ناخبين.

---

[39] مع بداية تشكيل حكومة د. جواد أبو حطب كان التركيز واضحاً على الملف الخدمي والإداري، بعيداً عن ملفَي الدفاع والداخلية، حيث لم يعين وزير للدفاع إلا بعد مرور سنة ونصف من تشكيل الحكومة في شهر أكتوبر من عام2017.

يُنظر: بولا أسطيح، الحكومة السورية المؤقتة.. متنقلة في الداخل ومن دون وزارة دفاع، الشرق الأوسط، 13-7-2016، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3lhxs3F، والحكومة السورية المؤقتة الثالثة مراجعة وتقييم، مركز جسور للدراسات، 13-7-2018، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/3ljPAJV.

[40] نعتقد أن الفصائل -ومعها الائتلاف- كانت تسعى لتقديم الخدمات على الرغم من قناعتها بعدم قدرتها على ذلك لسببين اثنين:

1- العمل في المجالات التي تتطلب جهوداً أقل "منطقة الراحة"، وعدم التركيز على الملفات الأساسية الضرورية نظراً لضخامة تحدياتها.

2- محاولة كسب ثقة الناس من قبل القوى السياسية والفصائل وكأننا في سباق انتخابي.

[41] تُراجع الحاشية رقم 26 من هذه الورقة.

[42] ينظر: حسين الخطيب، ضعف أمني في المناطق المحررة والشرطة غير قادر على ضبط المنطقة.. فمن المستفيد؟، نون بوست، 28-7-2018، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/32y7Xn9، أيمن الدسوقي، المجالس المحلية وملف الأمن المحلي: دورٌ مطلوب لملف إشكالي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 20-1-2017، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2ll0zV9، تيم الحاج، مناطق الجيش الوطني تملؤها الملغمات..من يضبط بوصلة الأمن؟، تلفزيون سوريا، 12-8-2020، شوهد في: 10-11-2020، الرابط: https://bit.ly/2GLoGM3.

خاتمة:

مما تقدم نجد أن الثقة السياسية هي مفهوم يُستخدم للتعبير عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في نطاق الدولة المستقرة، وبالتالي يمكن القول: إن الحاضنة الشعبية كمفهوم هي تطبيق خاص لفكرة الثقة السياسية في إطار الثورات وحروب التحرير الوطنية، ومع ذلك تبقى الأمور نسبية زمانياً ومكانياً في أرض الواقع بما يسمح بإمكانية الجمع بين المصطلحين. ومع ذلك يتطلب الطابع الغالب لأي من المصطلحين التعامل مع أدواته؛ فحينما نكون في حالة حرب تحرير وطنية أو ثورة فمن الطبيعي اللجوء لأدوات كسب الحاضنة الشعبية بشكل رئيس، وقد تتيح الظروف اللجوء إلى أساليب كسب الثقة السياسية؛ ولعل ذلك ينطبق إلى حد كبير على مناطق درع الفرات وغصن الزيتون لِمَا تتمتع تلك المناطق من استقرار نسبي.

استطاعت قوى الثورة والمعارضة في بعض الأحيان؛ ولاسيما في السنوات الأولى للثورة التمسك ببعض أدوات كسب الحاضنة الشعبية، كالتمسك بمبادئ الثورة كما أشرنا سابقاً. ولكن في الفترة الأخيرة ومع التراجع العسكري، والقبول باللجنة الدستورية كمدخل بدلاً من هيئة الحكم الانتقالية، إضافة إلى عدم القدرة على تأمين موارد من المساعدات الإنسانية اللازمة خصوصاً في أوقات الأزمات، وضعف إدارة المناطق المحررة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى مع إطلاق شعارات مخالفة للسلوك، وإعطاء شعور للحاضنة -عبر إنشاء مؤسسات خدمية وإلحاقها بالفصائل أو بالحكومة السورية المؤقتة- بالقدرة على تقديم الخدمات؛ كل ذلك قاد إلى تراجع الحاضنة الشعبية.

من الطبيعي في ظل فقدان الاستقرار وضعف الإمكانات إشراك الحاضنة في معرفة هذا الواقع والوعي به بشكل متكرر وعبر حزمة من الأدوات؛ فإن الرضا الشعبي لدى الحاضنة –كما أشرنا سابقاً- لا يتجسد من خلال المشاركة السياسية وما شابهها من أدوات مكانُها حالة الاستقرار وتداول السلطة، وإنما عبر دعم الثورة، والاستعداد لتأمين البيئة المناسبة لذلك.

وبعد محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ضعف الحاضنة الشعبية في الحالة السورية سنحاول في كتابات قادمة تحليل بعض الحالات المشابهة للحالة السورية ومقارنتها بها، للاستفادة منها في سياقنا.